الى الطبيعة العسكرية للكيان الاسرائيلي؛ فيما حافظ قطاعا الصناعة والنقل على حجميهما النسبيين من مجموع قوة العمل.

تأسيساً على ذلك، لاحظ احد الباحثين الاقتصاديين الاثر البارز لعاملين: الاول، ازدياد حضور الدولة في الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، في اسرائيل، سواء أكان لموقعها في القطاعات الانتاجية، أم لدورها في توفير الخدمات العامة التي تتسع لتشمل جميع الخدمات الاساسية، تقريباً، التي يحتاج اليها المواطن؛ والثاني يكمن في الرسملة الكثيفة التي شهدها الاقتصاد الاسرائيلي خلال العقود الاربعة الماضية(٢٢).

في موازاة التبدّل الذي طرأ على حصص القطاعات الاقتصادية المختلفة، خضع نصيب كل قطاع من قوة العمل لاعادة توزيع على الفروع المكوّنة للقطاع المعيّن. وخلص الباحث نفسه، في تناوله لنصيب قطاعي الصناعة والخدمات من قوة العمل، الى استنتاجات جديرة بالانتباه والرصد؛ اذ لم يفته التأكيد ان العمالة الصناعية شهدت، بين العامين ١٩٦٦ و١٩٨٥، عملية اعادة توزيع جذرية منسجمة، الى حدّ بعيد، مع التوجّه العام الذي حكم حركة الهيكل الاقتصادي بمجمله. فمن اصل ١٦ فرعاً صناعياً، العام ١٩٨٥، هبط الوزن النسبي الى ثماني صناعات، وزاد الوزن النسبي لثماني صناعات أخرى، في حين حافظت صناعة واحدة على الوزن الذي كان لها في العام ١٩٦٦. امّا الصناعات التي هبط وزنها النسبي، فقد كانت تستقطب ٤٦,٧ في المئة من قوة العمل الصناعية، العام ١٩٦٦، في حين لم تحظ، في العام ١٩٨٥، الاّ بـ ٢٧,٧ في المئة من قوة العمل. وبالمقابل، لحقت أكبر زيادة بصناعة الالكترونيات، التي ارتفع نصيبها من ٤,١ في المئة من العمالة الصناعية العام ١٩٦٦، الى ١٢,٧ في المئة العام ١٩٨٥ (والى ١٥,٧ في المئة في العام ١٩٨٨)(٢٣). والحال هذا، يكون وزنها النسبي قد تضاعف أكثر من ثلاث مرات، في حين بلغ عدد العاملين، في هذه الصناعة، العام ١٩٨٥، حوالى خمسة اضعاف عددهم، العام ١٩٦٦(٢٤).

وفي سياق تناوله للعاملين في قطاع الخدمات العامة، توخّى الحذر من الالتباس الذي ينشأ، في العادة، لدى تفسير ظاهرة تضخّم الجهاز البيروقراطي للدولة، وأكد، في المقابل، ان دلالات هذه الظاهرة تختلف من بلد الى آخر، تبعاً لمقدار تدخّل الدولة، وحدود وظيفتها التي قد تضيق، أو تتسع، تبعاً للكيفية التي يجرى، بناءً عليها، توزيع قوة العمل على المرافق الخدماتية المختلفة. وأشار الباحث الى ان الظاهرة التي تستحق التوقّف عندها، في اسرائيل، هي القفزة الهائلة التي لحقت بنوعية مستخدمي الدولة، لجهة التحسّن الذي طرأ على مستويات الاداء. ولحظ، في هذا المضمار، ارتفاع عدد حملة التأهيل العالي من ١٠٨٠٠ العام ١٩٧٠، الى ٢٤٦٠٠ العام ١٩٨٥، أي بنسبة نمو بلغت ١٢٨ في المئة. أضف الى ذلك، ان دور الدولة يصل، وإنْ بنسب متفاوتة، معظم القطاعات الاقتصادية الحيوية، كالزراعة والصناعة(٢٥).

استخدامات الناتج المحلي الاجمالي

في منتصف عقد الستينات، خلص د. يوسف صايغ، في دراسته المتعمّقة في الاقتصاد الاسرائيلي، الى ان السياسة الاقتصادية الاسرائيلية ترمي، قبل أي شيء آخر، الى «تحقيق الكثير من الاهداف الصعبة المنال، من دون ان تكون للاقتصاد القدرة والموارد الكافية لذلك»(٢٦). من هنا، فان هذه القفزة سوف تنصبّ، بشكل أساس، على متابعة تلك الفجوة القائمة بين الاحتياجات الاستهلاكية والاستثمارية، وبين الموارد المحلية الذاتية. وهذه الفجوة هي التي تفسّر، الى مدى بعيد، قدرة الاقتصاد الاسرائيلي على تحقيق النمو، و/او تدوير الأزمة.